

فوقفه ملكه اذ باعته واشهدوا فيه بغصب او بوع من
 اوعاء الانتقالات وقالوا شهادته تقضي عن تخليه
 ولم يجدوه في المسئلة خلافا بين ابي حنيفة وصاحبه
 فعند الامام لا يكتفي بذلك بل لابد من التخذ بيد
 وعندهما يكتفي بالشهادة قال في المصداية وشع
 الجمع والفتوي على قول الامام **الجواب** عن
 مسألة متمم الوقف اذا اسكن رجلا بغير اجر قال
 في الذخيرة متمم الوقف اذا اسكن رجلا بغير اجر
 ذكره لانه لا يثبت على الساكن وعامة المتأخرين
 ان عليه اجر المثل سواء كانا الدار معدة للاشغال
 او لم تكن صيانة للوقف وعليه الفتوي وكذا قالوا
 فيمن سكن دار الوقف بغير امر القيم ويعتبر شر
 الواقف لان عليه اجر المثل بالعامة بلع وكذا قالوا
 اذا اجر القيم مال الوقف من نفسه لا يجوز ويشترط
 علم القاضي **والجواب** عن مسألة الزنا وقد
 تقدم في فقهنا انه قال في الغنية مسلم تزني زنا
 اليهود والمضاري كفر واقعيا ذم له **سبيل**
 في شخص يوفي ولد وطبقه في وقف قرر فيها شخص
 اجر بعد موته ومقت سنة بعد تقرب به فيها
 فحصل من ذلك الوقف ربع في تلك السنة فهذا يعطى
 المقوم ما يستحقه عن تلك المدة الماضية لانه لم يحصل

حصل في سنة وتقدم على ورثة الميت اذ يصح
 الى السنة الثانية المستقلة حتى ياتي ربعها
 وباحذه عما مضى وهكذا وما الحكم **سبيل**
 يتحقق من وقت باشره به فله على قول المشايخ
 المتقدمين يستحق جميع الغلة ويدفع له قال المتقدم
 من المشايخ اعنيها وقت قبض الخارج فاذا قبضه
 المتولي وجب دفعه للمضرو والعبارة بالسنة المزاجية
 بالاهلية **سبيل** في مكانين متلاصقين قد يبني
 البناجرهما ملك والاخر وقف فقال بعض علو الملك
 واشرف على السقوط وانفصل عن ملاصقة ما الوقف
 وصار محل هو اليه وبناجره الملاصق لينا الوقف خاله
 فطمع قيم الوقف المتولي عليه في هيك الغلو الذي هو
 من حقوق بنا الملك وهو اليه واستأجره زنا بارزاني
 طريق بنا الملك وهو اليه منع به انتقال المالك من هو اليه
 ومن الصعود بنا اليه كما كان عليه قد يتأمن ملاصقة
 الوقف بحيث ان المالك لا يتمكن من بناء ذلك كذا لا
 بعد ازالة الزرب المذكور كل ذلك والزرب مستمر
 بنا المالكين ولم يطلع المالك عليه الا وقد سقط
 مكانه ثم ان المالك يبني طحمة مكانه على اس جداره
 القيد به كما كان عليه قد يتأمن الملاصقة بنا الوقف
 حتى قريب من الزرب فلم يتمكن من تملكه بنايه كما كان